



الدفع الإلكتروني كحل للتقليل من أزمة السيولة النقدية في الجزائر خلال جائحة كورونا

E-Payment as a Solution to Reduce the Cash Liquidity Crisis in Algeria During the Corona Pandemic

أسماء كرغلي^{1*}، جامعة اكلي محند ولحاج البويرة (الجزائر)، a.koroghli@univ-bouira.dz

عبد الله بلوناس، جامعة محمد بوقرة بومرداس (الجزائر)، dsg362003@yahoo.fr

تاريخ الإرسال: 2021/10/24	تاريخ القبول: 2021/12/17	تاريخ النشر: 2021/12/31	المؤلف المرسل: أسماء كرغلي
---------------------------	--------------------------	-------------------------	----------------------------

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور الدفع الإلكتروني في التقليل من أزمة السيولة النقدية في الجزائر، لاسيما خلال جائحة كورونا، حيث تشهد الجزائر خلال هذه الجائحة أزمة سيولة على مستوى الوكالات البنكية والمكاتب البريدية بدرجة أكبر.

وتوصلت الدراسة إلى جملة من النتائج، أهمها أن التأخر في تعميم الدفع الإلكتروني وزيادة الطلب على النقود الملموسة، يعدان من أهم العوامل المسببة لأزمة السيولة النقدية التي تشهدها الجزائر، كما أن الدفع الإلكتروني يعتبر حلا للتقليل من هذه الأزمة في ظل جائحة كورونا، لأنه يساهم في التقليل من الطلب على السيولة، لأن عمليات الدفع تتم إلكترونيا دون الحاجة للنقود التي قد تحمل الفيروس، كما يساهم في التقليل من تنقل الأفراد والاحتكاك بينهم، مما يقلل من خطر العدوى.

الكلمات المفتاحية: الدفع الإلكتروني، أزمة السيولة النقدية، جائحة كورونا، الجزائر.

Abstract :

This study aims to determine the role of e-payment in reducing cash liquidity crisis in Algeria, especially during Corona pandemic, as Algeria is experiencing during this pandemic a liquidity crisis in banking agencies and post offices in particular.

The study reached a set of results, the most important, is that the delay in generalization of e-payment in Algeria, and the increase in demand of tangible money, are the most important factors causing the cash liquidity crisis, and that e-payment is a solution to reduce demand of cash, because payment operations are made electronically without the need of money, which may carry the virus, and also it contributes to reduce movement and contact between individuals, which reduces the risk of infection with the virus.

Keywords: E- Payment, Cash liquidity crisis, Corona Pandemic, Algeria.

* المؤلف المرسل: أسماء كرغلي

1. مقدمة:

تعيش الجزائر على غرار أغلب دول العالم أزمة صحية غير مسبوقه ناجمة عن التفشي السريع لفيروس كورونا، والتي أطلق عليها "جائحة كورونا"، وفي الواقع لم تؤثر هذه الجائحة على الأنظمة الصحية وصحة وسلامة الأفراد فحسب، بل امتد تأثيرها ليشمل المجالات الاقتصادية ومختلف القطاعات الحيوية، حيث استدعت إجراءات الحد من انتشارها والسيطرة عليها توقف مجموعة من الأنشطة الاقتصادية، كما تم توصية الأفراد بالترام مجموعة من الإجراءات الوقائية للحد من انتشار الفيروس، أهمها التباعد الجسدي، العزل الذاتي وكذا الحجر الصحي.

وفي ظل هذه الجائحة، شهدت الجزائر أزمة سيولة نقدية على مستوى الوكالات البنكية والمكاتب البريدية بوجه خاص، ففي الوقت الذي توصي فيه منظمة الصحة العالمية بضرورة الالتزام بالإجراءات الوقائية للحد من انتشار فيروس كورونا، والحفاظ على صحة وسلامة الأفراد - لاسيما التباعد الجسدي -، يجد المستهلك الجزائري نفسه مضطرا للوقوف في طوابير طويلة ومتداخلة -دون مراعاة مسافة الأمان- أمام ودخل الوكالات البنكية والمكاتب البريدية، وذلك في انتظار تزويدها بالسيولة النقدية للتمكن من سحب مستحققاته المالية، وأحيانا السحب الجزئي لها، نتيجة تسقيف المبالغ الممكن سحبها لتمكين أكبر عدد من العملاء من السحب، مما يعرضه لخطر العدوى والإصابة بهذا الفيروس.

وفي الواقع، لا تعتبر أزمة السيولة النقدية وليدة جائحة كورونا، حيث كانت الجزائر تشهد في كل مرة أزمة سيولة على مستوى الوكالات البنكية والمكاتب البريدية بدرجة أكبر، لاسيما في ظل الحاجة الماسة للسيولة النقدية، والتأخر في تعميم الدفع الإلكتروني، وكذا ضعف استخدام وسائل الدفع الإلكتروني المتاحة نتيجة تفضيل التعامل النقدي الملموس، مما زاد من حدة أزمة السيولة.

1.1. إشكالية الدراسة: من خلال ما تقدم تظهر معالم إشكالية هذه الدراسة التي نطرحها في السؤال التالي:

ما مدى أهمية الدفع الإلكتروني في التقليل من أزمة السيولة النقدية في الجزائر

خلال جائحة كورونا؟

وللإجابة عن هذا السؤال الجوهرى، نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ماهي أهم أسباب أزمة السيولة النقدية التي تشهدها الجزائر، لاسيما خلال جائحة كورونا؟
- ما هو واقع الدفع الإلكتروني في الجزائر؟
- كيف يمكن اعتبار الدفع الإلكتروني حلا للتقليل من أزمة السيولة النقدية في الجزائر خلال جائحة كورونا؟

2.1. فرضيات الدراسة: للإجابة على الأسئلة الفرعية، نطرح الفرضيات التالية:

- تعود أزمة السيولة النقدية التي تشهدها الجزائر خلال جائحة كورونا لزيادة الطلب على السيولة النقدية؛
- لا تزال الجزائر تعرف تأخرا في مجال الدفع الإلكتروني رغم سعيها لتحديث أنظمة الدفع وتعميم استخدامها؛
- يعتبر الدفع الإلكتروني حلا للتقليل من أزمة السيولة النقدية في الجزائر خلال جائحة كورونا، من خلال إسهامه في التقليل من الطلب على النقود.

3.1. أهمية الدراسة: تكتسي هذه الدراسة أهميتها من كونها تسلط الضوء على واحدة من الظواهر السلبية التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري، المتمثلة في أزمة السيولة النقدية التي شهدتها ولا تزال تشهدها الوكالات البنكية والمكاتب البريدية بوجه خاص، لاسيما خلال جائحة كورونا، مما يعيق العملاء عن سحب مستحقاتهم المالية، ومن ثم إبراز دور وأهمية الدفع الإلكتروني في التخفيف من هذه الأزمة.

4.1. أهداف الدراسة: تهدف من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- تسليط الضوء على أزمة السيولة النقدية التي تشهدها الوكالات البنكية والمكاتب البريدية في الجزائر على وجه الخصوص، لاسيما خلال جائحة كورونا؛
- الكشف عن واقع أنظمة الدفع الإلكتروني في الجزائر؛
- التعرف على واقع الطلب على عمليات الدفع الإلكتروني المتاحة في الجزائر؛
- إبراز دور تعميم الدفع الإلكتروني في التقليل من أزمة السيولة النقدية في الجزائر لاسيما خلال جائحة كورونا.

5.1. حدود الدراسة: تتمثل حدود هذه الدراسة فيما يلي:

- **الحدود الموضوعية:** يتم تسليط الضوء في هذه الدراسة على أزمة السيولة النقدية التي تشهدها الوكالات البنكية والمراكز البريدية في الجزائر بشكل خاص خلال جائحة كورونا، ومن ثم تحديد دور الدفع الإلكتروني في التقليل منها.
- **الحدود الزمنية:** يتم التركيز في هذه الدراسة على أزمة السيولة النقدية التي تشهدها الجزائر خلال جائحة كورونا، بداية من مارس 2020، وهو وقت بداية انتشار فيروس كورونا في الجزائر، كما سيتم التعرف على واقع الطلب على عمليات الدفع الإلكتروني المتاحة في الجزائر قبل وبعد ظهور جائحة كورونا، وذلك في الفترة الممتدة من سنة 2016 إلى غاية نهاية السداسي الأول من سنة 2021.
- **الحدود المكانية:** يتمثل البعد المكاني لهذه الدراسة في الجزائر.

6.1. منهج الدراسة: يتم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال عرض ووصف مختلف المعلومات المتعلقة بأزمة السيولة النقدية التي تشهدها الجزائر، لاسيما خلال جائحة كورونا، وتحليلها مع إبراز دور الدفع الإلكتروني في التقليل منها، ومن ثم استخلاص جملة من النتائج وتقديم توصيات.

7.1. الدراسات السابقة: هناك العديد من الدراسات التي تناولت هذا الموضوع بشكل جزئي، نذكر أهمها فيما يلي:

- دراسة سليمان ناصر (2011)، تحت عنوان: أزمة السيولة النقدية في الجزائر: أسباب وحلول، مداخلة مقدمة ضمن اليوم الدراسي حول أزمة السيولة النقدية في الجزائر، جامعة ورقلة: سلطت هذه الدراسة الضوء على أزمة السيولة النقدية التي شهدتها المكاتب البريدية والوكالات البنكية خلال سنة 2011، من خلال البحث عن أسبابها، نشأتها وتطورها، وكذا اقتراح حلول لها لحماية المواطن والاقتصاد الوطني.
- وقد توصلت هذه الدراسة إلى جملة من النتائج، أهمها أن سوء تقدير الطلب على السيولة هو سبب رئيسي لأزمة السيولة النقدية التي شهدتها الجزائر في تلك الفترة، بالإضافة إلى انعدام ثقة المواطن في المؤسسات التي تعتبر مصدرا

للسيولة، المتمثلة في بريد الجزائر والوكالات البنكية، وأوصت الدراسة بضرورة تهيئة الظروف اللازمة للعمل بوسائل الدفع الحديثة غير النقود، كفرض التعامل بال شيك وكذا تشجيع التعامل بالبطاقات البنكية.

- دراسة شايب محمد (2017)، أهمية تطوير وتشغيل أنظمة الدفع الإلكترونية الحديثة والمقاصة الآلية كآلية لإنشاء بنية تحتية لنظام مصرفي ومالي إلكتروني بالجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة سطيف: هدفت هذه الدراسة إلى تحديد طبيعة العلاقة بين أهمية أنظمة الدفع الإلكتروني، آلية المقاصة والبنية التحتية للنظام المالي والمصرفي في الاقتصاد الجزائري، وأثر غيابها وما خلفه من مظاهر سلبية، لاسيما أزمة السيولة النقدية التي شهدتها المكاتب البريدية والوكالات البنكية منذ سنة 2010، حيث أكدت هذه الدراسة إلى أن هذه الظاهرة تعود في الأساس إلى عدم تطوير منظومة الدفع الإلكتروني بواسطة البطاقات البنكية والبريدية، وأوصت بضرورة تقليص العمل بالصكوك والدفع النقدي، وكذا تنويع طرق سحب الأفراد لأموالهم والدفع لالتزاماتهم المالية، وذلك من خلال طرق الدفع الإلكتروني والمقاصة الآلية.

- دراسة روشو عبد القادر (2021)، تحت عنوان: ضرورة استعمال وسائل الدفع الكتابية كبديل عن السيولة في الجزائر- دراسة تحليلية للفترة 2010-2020 في ظل أزمة السيولة لصائفة 2020، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 11، العدد 03 (خاص). جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم: سلطت هذه الدراسة الضوء على الاستخدام المفرط للنقود القانونية وما أنجر عنه من أزمة في السيولة النقدية، لاسيما خلال صائفة 2020 التي تزامنت مع انتشار جائحة كورونا، وهدفت إلى إبراز دور استخدام النقود الكتابية كبديل للسيولة النقدية لتفادي تكرار هذه الأزمة، وتوصلت هذه الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها أن تفضيل الأفراد لاستخدام النقود السائلة يعود إلى عدم الوعي بأهمية النقود الكتابية، كما أن الأسباب الرئيسية لأزمة السيولة لصائفة 2020 التي رافقت انتشار جائحة كورونا، هو عدم العمل بمبدأ الاستشراف فيما يخص توفير الكمية اللازمة من السيولة النقدية في الوقت المطلوب في مراكز السحب (البنوك والبريد).

من خلال استعراض الدراسات السابقة، نلاحظ أنها ركزت على أزمة السيولة النقدية التي شهدتها الجزائر منذ سنتي 2010-2011، واقترحت جملة من الحلول، أهمها تقليص الدفع النقدي وتعميم الدفع الإلكتروني، ما عدا دراسة روشو عبد القادر التي تطرقت إلى أزمة السيولة النقدية التي شهدتها المراكز البريدية والوكالات البنكية خلال جائحة كورونا، لكن ركزت على دور وسائل الدفع الكتابية في التقليل منها.

وعليه، يمكن القول أن الدراسة الحالية ستطرق أبوابا جديدة، لأنها تركز على أزمة السيولة النقدية التي شهدتها الجزائر ولا تزال تشهدها خلال جائحة كورونا، والبحث في أسبابها، ثم تسليط الضوء على الدفع الإلكتروني كحل للتقليل منها، مع عرض وتشخيص لواقع أنظمة الدفع الإلكتروني في الجزائر، وكذا واقع الطلب عليها قبل وبعد ظهور الجائحة.

8.1. تقسيمات الدراسة: من أجل الإلمام بمختلف جوانب الموضوع، والإجابة على الإشكالية المطروحة، سيتم تناول المحورين الرئيسيين التاليين:

- المحور الأول: أزمة السيولة النقدية في الجزائر خلال جائحة كورونا؛
- المحور الثاني: دور الدفع الإلكتروني في التقليل من أزمة السيولة النقدية في الجزائر خلال جائحة كورونا.

2. أزمة السيولة النقدية في الجزائر خلال جائحة كورونا:

عرفت الجزائر كغيرها من دول العالم انتشار فيروس كورونا، حيث سجلت أول حالة في فيفري 2020، ليزداد بعدها عدد الحالات المصابة بسبب الانتشار السريع لهذا الفيروس، مما شكل خطرا على صحة الأفراد؛ وتزامنا مع ذلك، شهدت الجزائر ظاهرة سلبية تمثلت في أزمة سيولة نقدية حادة على مستوى الوكالات البنكية والمكاتب البريدية بوجه خاص.

سنحاول في هذا المحور إلقاء الضوء على هذه الظاهرة، من خلال تحديد الإطار العام لأزمة السيولة النقدية، التطرق إلى أهم مظاهر هذه الأزمة في الجزائر خلال جائحة كورونا، الأسباب التي أدت إليها وكذا الإجراءات المتخذة للتقليل منها.

1.2. الإطار العام لأزمة السيولة النقدية: سنحاول فيما يلي تحديد الإطار العام لأزمة السيولة النقدية، من خلال التعرف أولا على مفهوم السيولة النقدية وأهميتها، لنتقل إلى تحديد مفهوم أزمة السيولة النقدية.

1.1.2. مفهوم السيولة النقدية: تعد السيولة مقياسا لمدى امتلاك الفرد أو المؤسسة النقود، أو الأصول التي يمكن تحويلها بسرعة إلى نقود، وذلك للوفاء بالالتزامات الفورية قصيرة الأجل (KOSMAS, 2013, p. 126)، كما تمثل قدرة المؤسسات خاصة المصرفية والمالية على إيجاد النقدية اللازمة في الوقت المناسب، وبالشكل الذي يجعلها محل ثقة من طرف عملائها، وغيرها من الأطراف المتعاملة معها بشكل مباشر أو غير مباشر (بلعفير والعطاس، 2020، صفحة 31).

ويرتبط مصطلح السيولة ارتباطا وثيقا بمفهوم النقود، حيث تمثل النقود أداة لتسوية المعاملات وتحقيق قدرة شرائية فورية في السوق، ويراد بمصطلح الفورية هنا مفهوم السيولة في النقود، فالممتلكات غير القابلة للتحويل فورا وبمحض إرادة صاحبها إلى أداة لتحقيق رغبة الشراء بدون قيود، تعتبر خارجة عن المدى الذي يحصره هذا المفهوم، ومن هنا يتضح الارتباط الوثيق بين النقود والسيولة، لأن مفهوم السيولة النقدية يشير إلى وظيفة واحدة من وظائف النقد (الطبلي، 2014، صفحة 197).

لذا تعتبر النقود أكثر الموجودات سيولة، غير أن خصائص السيولة لا تنحصر في النقود فقط، إذ هناك موجودات أخرى لها سيولة كبيرة وإن كانت دون مستوى سيولة النقود، وهي الموجودات التي تلعب دور وسائل الائتمان، فهي لا تحل محل النقود بصفة دائمة، لكنها قابلة أن تحول بسهولة نسبية إلى سيولة تامة (روشو، 2021، صفحة 279).

2.1.2. أهمية السيولة النقدية: تكتسي السيولة النقدية أهمية بالغة بالنسبة لكل من الأفراد، المتعاملين الاقتصاديين، وكذا بالنسبة للبنوك والمؤسسات المالية، نتعرف عليها فيما يلي: (الجموعي، 2011، صفحة 266)

- **بالنسبة للأفراد:** تكتسي السيولة النقدية أهمية كبيرة بالنسبة للأفراد أو قطاع العائلات، وذلك لما تتمتع به النقود من خصائص، فهي وسيلة للتداول، أداة لدفع المعاملات العاجلة، مقياس للمدفوعات الآجلة ومستودع للقيمة. وتزداد الحاجة والأهمية للسيولة النقدية لدى الأفراد في ظل نقص ومحدودية التعامل بال شيكات بين الأفراد والمؤسسات، سواء كانت عامة أو خاصة، وكذا في ظل نقص الثقافة والوعي بالتعامل بالأدوات البديلة للسيولة، لاسيما أدوات الدفع الإلكتروني.
 - **بالنسبة للمتعاملين الاقتصاديين:** لا تقل السيولة النقدية أهمية بالنسبة للمتعاملين الاقتصاديين عنها بالنسبة للأفراد، لأنهم أكثر حاجة للسيولة النقدية من الأفراد، نظرا لما تتطلبه طبيعة أنشطتهم الهادفة لتحقيق الأهداف الاقتصادية للمجتمع على جميع المستويات والقطاعات، وفي نفس الوقت، هم الأكثر تعاملًا مع البنوك والمؤسسات المالية، لأنهم كبار المودعين الذين يسعى البنك إلى عدم تضييع فرصة التعامل معهم.
 - **بالنسبة للبنوك والمؤسسات المالية:** تكتسي السيولة النقدية أهمية بالغة بالنسبة للبنوك وكذا بالنسبة للمؤسسات المالية، فقد يخسر البنك عددا من عملائه نتيجة عدم توفر السيولة النقدية الكافية، كما قد يحتفظ البنك أو المؤسسة المالية بسيولة تفوق حاجتها، مما ينتج عنه حالة الاستخدام غير الصحيح للموارد المتاحة، حيث أن فقدان الإدارة الجيدة للسيولة تساهم في انعدام ثقة السلطات الرقابية (البنك المركزي) من جهة، وكذا ثقة المودعين من جهة أخرى، ولا تمكن البنك من استغلال الفرص المناسبة لتحقيق أقصى الأرباح.
- كما تتمثل أهمية السيولة النقدية بالنسبة للبنوك والمؤسسات المالية فيما يلي: (براضية وجعفر هني، 2016، صفحة 33)
- تعتبر مؤشرا على قدرة البنك أو المؤسسة المالية على الوفاء بالتزاماتها لدى المودعين، وبالتالي تعزيز ثقتهم فيها؛
 - تمكن البنوك والمؤسسات المالية من مواجهة الظروف الطارئة غير المتوقعة غير الواردة في الخطة، فرغم وجود خطط للسيولة، إلا أن البنوك والمؤسسات المالية قد تواجه ظروف طارئة تدعو إلى وجود تدفقات نقدية خارجة؛
 - تمثل عنصر الأمان والحماية، وتجنب البنوك والمؤسسات المالية خطر عدم الدفع، ومن ثم الإفلاس؛
 - تتيح عملية التحكم في السيولة المرونة في الخيار، حيث توفر السيولة إمكانية البحث عن الاستثمارات الأفضل.

3.1.2. مفهوم أزمة السيولة النقدية: تمثل أزمة السيولة النقدية وضعا ماليا يتسم بنقص السيولة أو الأصول القابلة للتحويل بسهولة إلى نقد في العديد من الشركات أو المؤسسات المالية في وقت واحد. وتنشأ أزمة السيولة النقدية نتيجة زيادة متزامنة في الطلب على السيولة، مع انخفاض في العرض في العديد من البنوك والمؤسسات المالية أو غيرها من المؤسسات، وكذا نتيجة عدم توافق آجال الاستحقاق، وما ينتج عنها من نقص في السيولة وغيرها من الأصول السائلة عند الحاجة إليها، كما يمكن أن تحدث أزمة السيولة استجابة لصدمة اقتصادية محددة، فقد تؤدي الصدمة السلبية للتوقعات الاقتصادية إلى دفع أصحاب الودائع إلى إجراء عمليات سحب مفاجئة كبيرة لدى إحدى البنوك أو المؤسسات المالية، إن لم يكن حساباتهم بالكامل، قد يكون ذلك بسبب المخاوف حول استقرار المؤسسة أو التأثيرات الاقتصادية الأوسع نطاقا، كما قد يرى صاحب الحساب أن هناك حاجة إلى الحصول على أموال في متناول

اليد على الفور، بسبب التخوف من انخفاضات اقتصادية واسعة النطاق، هذا النشاط يمكن أن يترك البنوك تعاني من نقص في النقد ويجعلها غير قادرة على تغطية جميع الحسابات المسجلة (MONEYNX، 2021).

وتسعى البنوك المركزية في جميع دول العالم في جهود منسقة لمنع حدوث أزمة السيولة النقدية، التي تحدث في العادة بسبب حدث اقتصادي سلبي حاد، ويمكن اعتبار جائحة كورونا التي نعيشها حاليا وتداعياتها الاقتصادية حدثا من هذا القبيل، حيث تسببت هذه الجائحة في انخفاض كبير وفوري في النشاط الاقتصادي، انخفاض الانتاج، وكذا انخفاض في التدفق النقدي (DIVERS, 2020).

2.2. مظاهر أزمة السيولة النقدية في الجزائر: صاحب انتشار جائحة كورونا في الجزائر أزمة سيولة حادة على مستوى الوكالات البنكية والمكاتب البريدية، حيث شهدت هذه الأخيرة بوجه خاص اكتظاظا كبيرا وطوابير طويلة للمواطنين الذين عجزوا عن سحب مستحقاتهم المالية، بسبب نقص السيولة النقدية.

حيث بلغ العجز في السيولة نسبة 49 % في مارس 2020، وهو وقت بداية انتشار فيروس كورونا في الجزائر، لتنتقل هذه النسبة إلى 55% في ماي 2020 ثم إلى 80% في نهاية 2020، بعدما قدرت بـ 20% في مطلع سنة 2019 (كحال، 2021).

وتبدو أزمة السيولة النقدية بصفة أكبر في المكاتب البريدية مقارنة بالوكالات البنكية بالنظر لعدد عملائها، ذلك لأن أغلب العمال، الموظفين، الطلبة وكذا المتقاعدين لديهم حسابات لدى بريد الجزائر (حوالي 80% من إجمالي عملاء النظام المصرفي في الجزائر يملكون حسابات بريدية)، كما أن الشبكة البريدية تعتبر أكثر كثافة وتغطي مختلف أنحاء الوطن مقارنة بالشبكة البنكية.

وفي الواقع، لا تعتبر أزمة السيولة النقدية وليدة جائحة كورونا، حيث كانت الجزائر تشهد في كل مرة أزمة سيولة حادة على مستوى الوكالات البنكية والمكاتب البريدية بدرجة أكبر، لاسيما خلال الفترات التي يزيد فيها الإنفاق لدى الجزائريين، كالدخول الاجتماعي والمناسبات الدينية، حيث كانت المكاتب البريدية بالخصوص تشهد ضغطا كبيرا، اكتظاظا وطوابير أمام الشبايك تتواصل لساعات دون تمكن الأفراد من سحب أموالهم، وذلك بسبب عدم توفر السيولة النقدية، حيث يضطر الأفراد إلى الاصطفاف منذ ساعات مبكرة أمام هذه المكاتب حتى يتمكنوا من سحب أموالهم.

في البداية، تم إرجاع أسباب هذه الأزمة إلى سوء تقدير زيادة الطلب على السيولة في المناسبات المهمة، وبالتالي فهي أزمة مؤقتة ستزول بزوال مسبباتها، لكنها تفاقمت وتحولت إلى مشكلة مزمنة، وها هي تظهر خلال جائحة كورونا.

ففي الوقت الذي توصي فيه منظمة الصحة العالمية بضرورة الالتزام بالإجراءات الوقائية للتقليل من انتشار فيروس كورونا، لاسيما التباعد الجسدي، يجد الجزائريون أنفسهم مجبرين على الوقوف في طوابير طويلة ومتداخلة لساعات داخل وخارج الوكالات البنكية والمكاتب البريدية، ودون مراعاة مسافة الأمان، في انتظار تزويدها بالسيولة للتمكن من سحب مستحقاتهم المالية، مما يعرضهم لخطر العدوى والإصابة بهذا الفيروس، وأحيانا يتمكنون من السحب الجزئي فقط لمستحقاتهم المالية،

نتيجة تسقيف المبالغ الممكن سحبها لتمكين أكبر عدد من العملاء من السحب، مما يضطرهم للتوجه للمكاتب البريدية أكثر من مرة، الشيء الذي يضاعف من خطر العدوى بهذا الفيروس، لاسيما في ظل صعوبة تسيير الطوابير الطويلة نتيجة نقص الوعي لدى بعض الأفراد وعدم احترامهم للإجراءات الوقائية من جهة، وكذا حاجتهم الماسة للسيولة النقدية من جهة أخرى.

3.2. أسباب أزمة السيولة النقدية في الجزائر خلال جائحة كورونا: إن أزمة السيولة التي تشهدها الجزائر خلال جائحة كورونا تعود لجملة من الأسباب، بعضها يعود إلى تداعيات هذه الجائحة، فيما يعود البعض الآخر لمشاكل سابقة في النظام المصرفي الجزائري.

حيث ترتب عن انتشار جائحة كورونا في الجزائر، والإجراءات الوقائية التي تم فرضها للحد من انتشار الفيروس، تعليق معظم النشاطات الاقتصادية والتجارية، وفرض حجر صحي لفترات متتالية ابتداء من مارس 2020، مما ترتب عنه مجموعة من العوامل التي ساهمت في أزمة السيولة أهمها: (روشو، 2021، الصفحات 284-285)

- توقف دفع الضرائب والرسوم المستحقة، عدم تسديد فواتير الماء، الكهرباء والغاز، وفي المقابل تم دفع رواتب الموظفين (حوالي 4.09 مليون موظف في القطاع العمومي) ومعاشات المتقاعدين (3.2 مليون متقاعد) بشكل عادي، حتى بالنسبة للموظفين الذين استفادوا من عطلة استثنائية؛
- زيادة مستوى الانفاق لدى المستهلك الجزائري في ظل هذه الجائحة بدافع اللهفة وعدم الثقة في المستقبل، وبالتالي زيادة الطلب على النقود في شكلها السائل، سواء من أجل الانفاق المباشر أو الاكتناز خوفا من المستقبل، الأمر الذي شكل ضغطا كبيرا وسبب عدم قدرة مراكز البريد على مواجهة الطلب على السيولة؛
- ارتفاع الطلب على السيولة النقدية في مدة قصيرة بسبب الشروع في تسديد منحة التضامن التي أقرتها الحكومة لفائدة المتضررين من جائحة كورونا، والمقدرة ب 10.000 دج شهريا، والتي شرع في تسديدها مع بداية شهر جوان 2020، كل هذا يقابله التموين المحدود من السيولة من طرف بنك الجزائر لفائدة المكاتب البريدية؛
- تراجع عائدات المحروقات خلال هذه الفترة، خاصة مع بداية سنة 2020، نظرا لانخفاض الطلب العالمي على هذه المادة نتيجة الشلل الاقتصادي بسبب جائحة كورونا؛
- تراجع عمليات التحويل المالي من طرف التجار ومسيري المؤسسات الاقتصادية في الحسابات البريدية والبنكية، بسبب توقف النشاطات التجارية والاقتصادية، حيث قدرت نسبة التراجع قدرة ب 80%.

بالإضافة إلى هذه العوامل، تعود هذه الأزمة إلى عوامل أخرى إضافية نذكرها هنا بوجه عام:

- غياب ثقافة الادخار وانتشار ظاهرة الاكتناز في الاقتصاد الجزائري، بسبب نقص الثقة في البنوك والمؤسسات المالية، وذلك بعد النقص الحاد في السيولة النقدية الذي شهدته هذه المؤسسات في كل مرة، حيث أصبح الجزائريون يفضلون تخزين مبالغ نقدية عوضا عن إيداعها لدى البنوك والمؤسسات المالية، لأنهم في حالة إيداعها لا يمكنهم سحبها في الوقت الذي يحتاجونها فيه؛

- تزايد الحاجة والأهمية للسيولة النقدية في ظل محدودية التعامل بالشيكات بين الأفراد والمؤسسات، ونقص الثقافة والوعي بأدوات الدفع الإلكتروني، خاصة بطاقات الدفع الإلكتروني (شايب، 2017، صفحة 435)؛
- تأجيل تطبيق إجراء إجبار الأفراد والمتعاملين الاقتصاديين على استعمال وسائل الدفع الكتابية في التعاملات بدلا من النقود السائلة، بالنسبة للمعاملات التي تفوق واحد مليون دينار جزائري 1.000.000 دج (روشو، 2021، صفحة 288)؛
- ارتفاع حجم القروض المتعثرة بشكل مستمر خلال السنوات الخمس (من 2015 إلى 2019)، حيث بلغت نسبة القروض المتعثرة سنة 2015: 10%، لترتفع إلى 13% في العام الموالي، ثم 17% سنة 2017، و20% في سنة 2018، لتنتقل إلى 25.2% خلال 2019، مما يقلل من قدرة البنك المركزي على توفير السيولة (روشو، 2021، صفحة 285)؛
- التأخر في تطوير نظم الدفع الإلكتروني وتعميمها في الجزائر، رغم الجهود المبذولة في سبيل ذلك، حيث تسجل الجزائر تأخرا في هذا المجال، ذلك لأن الدفع الإلكتروني يساهم في تقليل الحاجة إلى السيولة النقدية، باعتبار أن العمليات تتم إلكترونيا.

4.2. الإجراءات المتخذة للتقليل من أزمة السيولة النقدية في الجزائر خلال جائحة كورونا: لمواجهة أزمة السيولة النقدية التي شهدتها الجزائر في كل مرة، تم اتخاذ العديد من الإجراءات والتدابير، حيث قامت السلطات النقدية والمالية في الجزائر في فترة سابقة باللجوء إلى زيادة الإصدار النقدي بطبع كميات هائلة من النقود، وكذا تسقيف قيمة الأموال الممكن سحبها، سواء من المكاتب البريدية أو من الموزعات الآلية للنقود والشبايك الآلية للبنوك.

لكن في الواقع، فإن هذا الإجراء، وإن كان قد خفف بشكل ملحوظ من أزمة السيولة النقدية، لكن لا يمكن اعتباره حلا نهائيا لهذه الأزمة، ذلك لأن الكميات الكبيرة من النقود التي تمت طباعتها زادت من حجم الكتلة النقدية المتداولة، دون أن يقابلها زيادة حقيقية في كميات السلع والخدمات المنتجة، وهو ما ساهم في ارتفاع معدلات التضخم (شايب، 2017، صفحة 235)، ولم يكن حلا جذريا وبالفعل حدثت أزمات أخرى.

وخلال جائحة كورونا، وبهدف التخفيف من أزمة السيولة النقدية والاستعمال الأمثل للسيولة النقدية المتاحة على مستوى المكاتب البريدية، وتمكين أكبر قدر ممكن من العملاء من القيام بعمليات السحب، قام بريد الجزائر باتخاذ العديد من الإجراءات التالية:

- **تسقيف المبلغ المسحوب:** بهدف تحسين تدفق السحوبات النقدية في المكاتب البريدية خلال جائحة كورونا والتخفيف من نقص السيولة، تم تسقيف المبالغ المسحوبة إلى 100.000 دج لكل عميل يوميا كإجراء مؤقت، وذلك بهدف تمكين أكبر عدد من المواطنين لاسيما الموظفين والعمال الأجراء والمتقاعدين من سحب رواتبهم أجورهم وكذا معاشاتهم؛

- الشيك المصدق **le chèque certifié**: حيث أتاح بريد الجزائر لعملائه الراغبين في سحب مبالغ أكبر من السقف المحدد وسائل دفع بديلة، لاسيما وسائل الدفع غير النقدية التالية:
 - الشيك المصدق الذي يحرر من طرف رئيس المركز البريدي ويسلم للعميل؛
 - التحويل من حساب بريدي إلى حساب بريدي آخر عن طريق شيك بريدي عادي؛
 - التحويل من حساب بريدي إلى حساب بريدي آخر عن طريق البطاقة الذهبية (Algerie ECO, 2020).
- تعليق عمليات السحب بالنسبة للأشخاص المعنويين: حيث قرر بريد الجزائر تعليق عمليات سحب الأموال من المكاتب البريدية للأشخاص المعنويين الحائزين على حسابات بريدية جارية، وذلك من أجل تسهيل عمليات سحب الأجور والإعانات والمعاشات من طرف العملاء على مستوى الشبكة البريدية، تلبية لاحتياجاتهم من السيولة النقدية في ظل جائحة كورونا، وكذا للتخفيف من أزمة السيولة النقدية، كما يمكن للأشخاص المعنويين الاستفادة من وسائل الدفع الكتائبية المتاحة بواسطة استعمال الصكوك المصادق عليها أو التحويلات من حساب إلى حساب، أو تقديم صك بريدي للحصول من خلال نظام المقاصة الإلكترونية مع المنظومة المصرفية؛
- تنصيب خلية تضم ممثلين قطاع وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية وبنك الجزائر، تسهر على المتابعة اليومية لوضعية السيولة النقدية على مستوى المكاتب البريدية لضمان توفر السيولة النقدية (الإذاعة الجزائرية، 2020)؛
- وضع رزنامة جديدة لصب معاشات المتقاعدين وذوي الحقوق، عن طريق توزيع تواريخ صب هاته المعاشات إلى عدة أيام بالاعتماد على رقم الحساب الجاري البريدي، وذلك بهدف: (وزارة العمل، التشغيل والضمان الاجتماعي، 2021)
 - التخفيف من أزمة السيولة النقدية؛
 - التقليل من الاكتظاظ الذي تشهده المكاتب البريدية في العادة في يوم العشرين من كل شهر -اليوم الموافق لصب المعاشات-؛
 - التنظيم الأمثل لعمليات توافد المتقاعدين على المكاتب البريدية، وكذا توفير أقصى حماية لهذه الفئة لاسيما في ظل تفشي فيروس كورونا.
- إعطاء تعليمات لتحويل ما يقارب مليوني حساب بريدي خاص بالتجار (من إجمالي 25 مليون حساب جاري يسيره بريد الجزائر) من بريد الجزائر إلى البنوك، وذلك بهدف التقليل من أزمة السيولة النقدية، وكذا تقليص عمليات السحب الكبرى التي يقوم بها التجار، والتي جعلت نسبة السحب اليومي على مستوى مراكز البريد تصل إلى حالات الذروة (كيموش، 2021)؛
- تشجيع استعمال الدفع الإلكتروني: فمنذ بداية جائحة كورونا، شجعت البنوك الجزائرية بالإضافة إلى بريد الجزائر عمليات الدفع الإلكتروني، رغم النقائص التي يعاني منها القطاع، كما دعت الأفراد الحاملين للبطاقات البنكية

(CIB) وكذا البطاقات الذهبية لبريد الجزائر (GOLD) إلى دفع الفواتير عن طريق الانترنت دون التنقل، وكذا تفادي الطوابير والاحتكاك على مستوى الوكالات البنكية والمكاتب البريدية.

كما قام بريد الجزائر في مارس 2020 بتزويد التجار والمتعاملين الاقتصاديين بنهائيات دفع إلكتروني مجاناً لمدة شهرين، وذلك في إطار الجهود المبذولة لمكافحة جائحة كورونا، مع منح الأولوية للتجار المتواجدين بالولايات المعنية بالحجر الصحي، مع مجانية كل الخدمات المتعلقة بهذا الجهاز لمدة شهرين (التثبيت والتشغيل، خدمات الاشتراك، الاتصال بالإنترنت، التكوين في طريقة الاستعمال وكذا الصيانة إضافة إلى تزويدهم بـ 20 حزمة من أوراق الطبع) (Algérie Poste, 2020)؛

وتجدر الإشارة إلى أن متعامل الهاتف النقال جيزي قام بمنح رصيد أنترنت مجاناً مقابل تسديد الفواتير أو تعبئة الرصيد عبر الأنترنت، لتشجيع العملاء على استخدام هذه الخدمة (DJEZZY, 2020).

3. دور الدفع الإلكتروني في التقليل من أزمة السيولة النقدية في الجزائر خلال جائحة كورونا:

كما رأينا، فإنه من بين الإجراءات التي تم اتخاذها للتقليل من أزمة السيولة النقدية التي شهدتها الجزائر خلال جائحة كورونا، هو تشجيع الدفع الإلكتروني، سنحاول في هذا المحور تحديد دور هذا الأخير في التقليل من هذه الأزمة من خلال التعريف بالدفع الإلكتروني، إلقاء نظرة حول واقع أنظمة الدفع الإلكتروني في الجزائر، التطرق إلى واقع الطلب على عمليات الدفع الإلكتروني في الجزائر، وأخيراً تحديد أهمية الدفع الإلكتروني في التقليل من أزمة السيولة النقدية في الجزائر خلال جائحة كورونا.

1.3. التعريف بالدفع الإلكتروني: سنحاول فيما يلي التعريف بالدفع الإلكتروني من خلال تحديد مفهومه، أهميته، وكذا الوسائل التي يعتمد عليها.

1.1.3. مفهوم الدفع الإلكتروني: يمثل الدفع الإلكتروني (Electronic Payment (E-Payment) الوفاء بطريقة إلكترونية بأثمان السلع والخدمات المتعاقد عليها، باستخدام إحدى وسائل أو أدوات السداد الإلكترونية (جواد، 2014، صفحة 22)، ويعتبر الدفع الإلكتروني شكلاً من أشكال الدفع غير المادي، يتم عن طريق شبكات اتصال إلكترونية وأدوات يطلق عليها وسائل الدفع الإلكتروني، دون الحاجة لاستخدام السيولة النقدية.

وتتم عمليات الدفع الإلكتروني باشتراك الأطراف الخمسة التالية: (الطيبي، 2008، صفحة 134)

- **المشتري:** هو الطرف الذي يقوم بعملية الدفع الإلكتروني ثمناً لسلعة أو خدمة قام بشرائها؛
- **التاجر أو البائع:** هو الطرف الذي يقوم باستلام قيمة الدفع الإلكتروني ثمناً لسلعة أو خدمة قام بتقديمها للمشتري؛
- **المحرر:** هو البنك أو المؤسسة المالية التي قامت بإصدار أداة الدفع الإلكتروني، والتي تم استخدامها في عملية الدفع الإلكتروني؛
- **المنظم:** يمثل عادة المؤسسات الحكومية التي تقوم بالتحكم في عمليات الدفع الإلكتروني وضبطها؛

● **مؤسسة التصفية التلقائية:** هي شبكة إلكترونية تقوم بتحويل الأموال بين الحسابات البنكية للمشتري والبائع.

- ويمكن الدفع الإلكتروني الأفراد والمؤسسات ومختلف الهيئات وأي كيان اقتصادي من عملاء البنك من تسديد مستحقاتهم إلكترونياً للجهات المشتركة في خدمة الدفع الإلكتروني، وذلك من خلال: (الحكيم، 2011، صفحة 15)
- إما الدخول إلى موقع البنك عبر الأنترنت واختيار أيقونة الدفع للجهة التي يرغب العميل في الدفع لها، حيث يتم الدخول إلى موقع تلك الجهة لمعرفة قيمة المستحقات الواجب دفعها، واختيار البنك من قائمة البنوك الموجودة على الموقع، حيث يتمكن العملاء من الدخول إلى حساباتهم لدى البنك وتحويل قيمة مستحقاتهم مباشرة منها؛
- أو من خلال الدخول للخدمة مباشرة إلى موقع الجهة التي يرغب بالتسديد لها إلكترونياً.

2.1.3. أهمية الدفع الإلكتروني: برزت أهمية أدوات الدفع الإلكتروني بشكل واضح مع ظهور التجارة الإلكترونية وانتشارها، حيث أصبح اعتماد وسائل حديثة لتسوية العمليات التجارية حجر الزاوية لنجاح وتطور هذا النوع من التجارة، حيث استحدثت وسائل دفع جديدة تعد أكثر ملائمة لطبيعة ومتطلبات التجارة الإلكترونية، مما يؤدي إلى سرعة وسهولة تسوية المدفوعات وتقليص الحاجة إلى الاحتفاظ بالنقود السائلة (جواد، 2014، صفحة 22).

بالإضافة إلى ذلك، يحقق الدفع الإلكتروني مزايا عديدة أهمها: (كافي، 2011، صفحة 56)

- تتميز وسائل الدفع الإلكتروني بسهولة الاستخدام، كما توفر لحاملها الأمان بدل حمل النقود الورقية وتفادي السرقة والضياع، مع تجاوز الحدود المكانية والزمنية، بمعنى إجراء العمليات في أي وقت ومن أي مكان دون الحاجة إلى التنقل؛
- تعد وسائل الدفع الإلكتروني أقوى ضمان لحقوق البائع، وتساهم في زيادة المبيعات، كما أنها أزاحت عبء متابعة ديون العملاء، لأن العبء يقع على عاتق البنك والشركات المصدرة لوسائل الدفع الإلكتروني؛
- تساهم وسائل الدفع الإلكتروني في زيادة الأرباح بالنسبة للمؤسسات المصدرة، وذلك من خلال رسوم خدمات الدفع الإلكتروني.

3.1.3. وسائل الدفع الإلكتروني: تمثل أهم وسائل الدفع الإلكتروني المتداولة في العالم في: البطاقات البنكية، البطاقات الذكية، الشيكات الإلكترونية، النقود الإلكترونية، وكذا نظام التحويلات المالية الإلكترونية، نتعرف عليها فيما يلي:

- **البطاقات البنكية:** هي عبارة عن بطاقات مغناطيسية تستخدم في تسديد قيمة المشتريات والخدمات دون الحاجة للسيولة النقدية، وهي تنقسم إلى ثلاثة أنواع: بطاقات الدفع، البطاقات الائتمانية Credit Cards، وكذا بطاقات الصرف الشهري.
- **البطاقات الذكية Smart cards:** تمثل البطاقات الذكية بطاقات بلاستيكية مزودة بشريحة على وجهيها، بحيث تكون قادرة على حفظ معلومات أكثر من البطاقة البنكية العادية المزودة بشريط مغناطيسي لحفظ معلومات بسيطة

عليه، أي أن البطاقات الذكية قادرة على حفظ معلومات متنوعة وحول العديد من التطبيقات العملية (الطبيعي، 2008، صفحة 137).

ويمكن للعميل تسديد قيمة مشترياته دون استخدام النقود لدى المؤسسات التجارية والخدمية المزودة بنهايات الدفع الإلكتروني (Terminaux de paiement électronique)، وذلك باستخدام بطاقات بنكية أو بطاقات ذكية، من خلال تمريرها عبر هذا الجهاز المتصل إلكترونياً بحساب البنك، ليتم خصم القيمة من حساب العميل إلكترونياً وتسجيلها على حساب بطاقته الائتمانية (الحكيم، 2011، صفحة 14).

كما تمكن هذه البطاقات من السحب عبر الموزعات الآلية للنقود وكذا الشبايك الآلية للبنوك.

● **النقود الإلكترونية:** النقود الإلكترونية هي عبارة عن مخزون إلكتروني لقيمة نقدية على وسيلة تقنية، تستخدم بصورة شائعة للقيام بمدفوعات لمتعهدين غير من أصدرها، دون الحاجة إلى وجود حساب بنكي عند إجراء الصفقة (كافي، 2011، صفحة 19)، فهي تأخذ شكلين هما: (الأفندي، 2020، صفحة 56)

- **المخزون النقدي الإلكتروني:** الذي يمثل احتياطي نقدي مخزن في البطاقة يتيح الدفع للمشتريات الصغيرة، ويطلق عليه بحامل النقد الإلكتروني؛

- **النقود الإلكترونية الافتراضية:** وهي عبارة عن برنامج يتيح إجراءات الدفع من خلال شبكة الأنترنت.

● **الشيك الإلكتروني:** يمثل الشيك الإلكتروني المكافئ الإلكتروني للشيك الورقي التقليدي، فهو رسالة إلكترونية موثقة ومؤمنة تستخدم لإتمام عمليات الدفع الإلكتروني بين طرفين من خلال وسيط، ولا يختلف نظام معالجة الشيكات الإلكترونية عن نظام معالجة الشيكات التقليدية فيما عدا أنه يتم تحرير الشيكات الإلكترونية وتبادلها عبر الأنترنت، حيث يستخدم في هذه الحالة التوقيع الإلكتروني المشفر على الشيك، ويقوم الوسيط (البنك) بالخصم من حسابي العميل والتاجر (الحمداي، 2005، صفحة 5).

● **نظام التحويلات المالية الإلكترونية:** يمثل نظام التحويلات المالية الإلكترونية عملية منح الصلاحية لبنك ما للقيام بحركات التحويلات المالية الدائنة والمدينة إلكترونياً من حساب بنكي إلى حساب بنكي آخر، أي أن عملية التحويل تتم إلكترونياً عبر الهاتف، أجهزة الكمبيوتر وأجهزة المودم عوضاً عن استخدام الأوراق، وتنفذ عمليات التحويل المالي عن طريق دار المقاصة الآلي (Automated Clearing House)، وهي شبكة تعود ملكيتها وأحقية تشغيلها إلى البنوك المشتركة في نظام التحويلات المالية الإلكترونية، وتتميز هذه الخدمة عن النظام التقليدي لتحويل الأموال بأنها أسرع وأكثر قدرة على معالجة مختلف خدمات التحويلات المالية، مثل خدمة إيداع الشيكات لتحصيلها عند استحقاقها (كافي، 2011، صفحة 208).

2.3. نظرة حول واقع أنظمة الدفع الإلكتروني في الجزائر: سنحاول فيما يلي إلقاء نظرة على واقع أنظمة الدفع

الإلكتروني في الجزائر، من خلال التطرق إلى أهم المحطات التي عرفها النظام المصرفي الجزائري فيما يتعلق بالدفع الإلكتروني:

- إطلاق أول بطاقة بنكية: تم إطلاق التعامل بالبطاقات البنكية في الجزائر سنة 1989، حيث طرح القرض الشعبي الجزائري أول بطاقة سحب من الموزعات الآلية للنقود، وتلتها فيما بعد بقية البنوك العمومية الأخرى، ولكنها لم تعرف النجاح لعدة عوامل أهمها: (بريش، 2006/2005، صفحة 198)
 - غياب الثقافة المصرفية في مجتمع لا يتعامل بوسائل الدفع الإلكتروني ويفضل التعامل نقداً؛
 - ضعف الإقبال على استخدام وسائل الدفع الإلكتروني نظراً لعدم الثقة والجهل بهذه التقنيات؛
 - تعدد المخاطر المرتبطة بعمليات الدفع الإلكتروني، وكذا عدم وضوح البيئة القانونية والتشريعية المتعلقة بتنظيم العمليات الإلكترونية؛
 - ارتفاع تكاليف تركيب وصيانة الآلات والتجهيزات الإلكترونية بالنسبة للبنوك.
- إنشاء شركة النقد الآلي والعلاقات التلقائية ما بين البنوك **Société Algérienne d'Automatisation des Transactions Interbancaires et de Monétique (SATIM)**: تم إنشاء هذه الشركة سنة 1995، وهي شركة مساهمة بين البنوك التجارية الجزائرية، مهمتها الرئيسية إنشاء وتطوير وسائل الدفع الإلكتروني، وكذا ضمان مواكبة التطورات التكنولوجية المتعلقة بالدفع الإلكتروني والصيرفة الإلكترونية (SATIM, 2021)؛
- إنشاء شبكة النقد الآلي ونظام النقد الآلي ما بين البنوك: تم إنشاء شبكة النقد الآلي ما بين البنوك سنة 1997، فيما تم إطلاق تشغيل نظام النقد الآلي ما بين البنوك في سنة 2002، وتقوم شركة النقد الآلي والعلاقات التلقائية ما بين البنوك بتأمين وظيفة ما بين البنوك (l'interbancaire)، التي تعني التعاون بين البنوك الذي يسمح بضمان قبول وسائل الدفع الصادرة من قبلها وتبادل هذه الوسائل في أحسن الظروف الخاصة بالأمان، السرعة وأقل التكاليف، وذلك لكل التعاملات الخاصة بعمليات السحب أو الدفع التي تتم على شبكة النقد الآلي، وبالنسبة لكافة حاملي البطاقات البنكية للبنوك المنخرطة في هذه الشبكة، التي تسمى بطاقات ما بين البنوك (CIB).
- حيث تسمح شبكة النقد الآلي بتسوية عمليات السحب والدفع الإلكتروني ما بين البنوك المتممين لهذه الشبكة، من خلال مختلف الأجهزة التكنولوجية التي تكونها المتمثلة في: الخادم (le serveur)، الموزعات الآلية للنقود، الشبائيك الآلية للبنوك، وكذا نهائيات خدمة الدفع الإلكتروني المتواجدة على مستوى البنوك، المؤسسات المالية والمحلات التجارية (شايب، 2017، صفحة 321).
- إنشاء نظامي التسوية الإجمالية الفورية للمبالغ الكبيرة والدفع المستعجل والمقاصة الإلكترونية: تم إنشاء هذين النظامين سنة 2006 في إطار تحديث أنظمة الدفع في الجزائر، ويعتبران نظامين آمنين وفعالين وشفافين للدفع بين البنوك يستجيبان للمعايير العالمية المعدة من طرف لجنة أنظمة الدفع.
- إنشاء مجمع الفائدة الاقتصادية للصيرفة الإلكترونية الجزائرية **Groupement d'Intérêt Economique de Monétique DZ (GIE monétique dz)**: تم إنشاء هذا المجمع في سنة 2014 بمهمة رئيسية هي إنشاء نظام دفع إلكتروني وطني ما بين البنوك التجارية مع إشراك بريد الجزائر، وكذا تنمية الصيرفة الإلكترونية وتوسيع نطاق استخدام وسائل الدفع الإلكتروني في الجزائر (Gie Monétique, 2021).

- إطلاق نظام الدفع عبر الأنترنت: تم إطلاق نظام الدفع عبر الأنترنت في الجزائر في أكتوبر 2016، ويمكن هذا النظام حاملي البطاقات ما بين البنوك (CIB) وكذا البطاقات الذهبية لبريد الجزائر (GOLD) التي تم اطلاقها فيما بعد) من دفع قيمة الفواتير وكذا الخدمات عبر الأنترنت على المواقع الإلكترونية المعتمدة، وقد تم توفير خدمات الدفع الإلكتروني عبر الأنترنت في البداية لكبار الم福特ين فقط (Gie Monétique, 2021).

- إطلاق البطاقة الذهبية (GOLD) لبريد الجزائر: تم إطلاق البطاقة الذهبية لبريد الجزائر في ديسمبر 2016، وهي بطاقة سحب ودفع إلكتروني، تمكن من إجراء عمليات السحب عبر الموزعات الآلية للنقود والشبايك الآلية للبنوك، وكذا الدفع الإلكتروني عبر نفايات الدفع الإلكتروني وكذا عبر الأنترنت.

كما نشير هنا إلى الجهود التي بذلها بريد الجزائر في مجال الدفع الإلكتروني، حيث عرف إصلاحات عميقة في هذا المجال، كما قام بطرح عدة خدمات إلكترونية، لاسيما البنك الإلكتروني بريدي نات Baridinet الذي يتيح جملة من الخدمات أهمها الدفع عبر الأنترنت، التحويل الإلكتروني من حساب لحساب آخر عبر خدمة بريدي واب Baridiweb، وكذا تطبيق بريدي موب Baridimob .

من خلال عرض أهم المحطات التي عرفها النظام المصرفي الجزائري فيما يتعلق بالدفع الإلكتروني، يمكن القول أنه رغم الجهود المبذولة في تحديث أنظمة الدفع وتعميم الدفع الإلكتروني في الجزائر -والتي دامت فترة زمنية طويلة-، ورغم هذه التطورات التي شهدتها النظام المصرفي الجزائري، إلا أن الجزائر لا تزال تعرف تأخرا في مجال الدفع الإلكتروني، حيث تنحصر عمليات الدفع الإلكتروني المتاحة في الدفع عبر الأنترنت، وكذا عبر نفايات الدفع الإلكتروني بالنسبة للحاملين لبطاقة ما بين البنوك (CIB) وكذا البطاقة الذهبية لبريد الجزائر (GOLD).

وقد بلغ عدد البطاقات المتداولة في نهاية السداسي الأول من سنة 2021: 9.444.226 بطاقة، منها 7.676.218 بطاقة ذهبية (GOLD) لبريد الجزائر، و1.768.008 بطاقة ما بين البنوك (CIB).

بينما بلغ عدد التجار المزودين بنفايات الدفع الإلكتروني في نهاية السداسي الأول من سنة 2021: 38.422 تاجر، وهو عدد قليل بالمقارنة مع عدد التجار المسجلين في المركز الوطني للسجل التجاري الذي فاق مليوني تاجر (وكالة الأنباء الجزائرية، 2021).

في حين بلغ عدد المتعاملين المنخرطين في نظام الدفع عبر الأنترنت في نفس الفترة 105 مشترك، وهو عدد منخفض مقارنة بحجم النشاط الاقتصادي، حيث أن هذه العمليات متاحة بالنسبة للقطاعات التالية فقط: قطاع الاتصالات (متعاملي الهاتف الثابت والنقال)، قطاع النقل الجوي، قطاع التأمينات، قطاع الكهرباء والغاز والماء، الخدمات الإدارية، مقدمو الخدمات، وكذا بيع بعض البضائع، وهي غير معممة على كافة القطاعات، فهي تمكن من: (Gie Monétique, 2021)

- شراء تذاكر النقل الجوي بالنسبة لشركة لخطوط الجوية الجزائرية وشركة طيران الطاسيلي؛

- دفع حقوق التأمين بالنسبة للشركة الجزائرية للتأمينات CAAT، شركة كرامة CAARAMA لتأمين الأشخاص وشركة MACIRVIE؛
- دفع فواتير الهاتف النقال وتعبئة الرصيد عبر الأنترنت بالنسبة لمتعملي الهاتف النقال (جازي، أوريدو وموبيليس)؛
- دفع فواتير استهلاك الكهرباء والغاز، والماء عبر الأنترنت، بالنسبة للشركات سونلغاز، الجزائرية للمياه وسيال؛
- دفع فواتير الهاتف الثابت وكذا تعبئة رصيد الأنترنت بالنسبة لشركة اتصالات الجزائر؛
- بعض الخدمات الإدارية وكذا شراء البضائع.

3.3. واقع الطلب على عمليات الدفع الإلكتروني في الجزائر: بعدما تعرفنا على واقع أنظمة الدفع الإلكتروني في الجزائر، نتعرف فيما يلي على واقع الطلب على خدمات الدفع الإلكتروني المتاحة في الجزائر، المتمثلة في خدمات الدفع عبر الأنترنت وكذا عبر نهائيات الدفع الإلكتروني.

1.3.3. عمليات الدفع عبر الأنترنت في الجزائر: يوضح الجدول الموالي واقع الطلب على عمليات الدفع عبر الأنترنت في الجزائر من سنة 2016 إلى غاية نهاية السداسي الأول من سنة 2021:

الجدول رقم (01): واقع الطلب على عمليات الدفع عبر الأنترنت في الجزائر من سنة 2016 إلى غاية نهاية السداسي الأول من سنة 2021 حسب القطاع

السنوات القطاع	2016	2017	2018	2019	2020	السداسي الأول من سنة 2021
الاتصالات	6.536	87.286	138.495	141.552	4.210.284	3.263.689
النقل	338	5.677	871	6.292	11.350	21.029
التأمينات	51	2.467	6.439	8.342	4.845	1.951
الكهرباء والغاز/ الماء	391	12.414	29.722	3.806	85.676	52.688
الخدمات الإدارية	0	0	1.455	2.432	68.395	30.089
خدمات أخرى	0	0	0	5.056	213.175	200.466
بيع البضائع	0	0	0	0	235	4.549
مجموع العمليات	7.366	107.844	176.982	202.480	4.593.960	3.574.461
مبلغ العمليات بالمليون دينار الجزائري	15,01	268	332,6	503,9	5.423,73	4.395,62

Source : <https://giemonetique.dz/qui-sommes-nous/activite-paiement-sur-internet>
(consulté le 07/08/2021 à 21:14).

من خلال الجدول يتبين ما يلي:

- عرف الطلب على عمليات الدفع الإلكتروني عبر الأنترنت في الجزائر ارتفاعا مستمرا منذ سنة 2016 إلى غاية سنة 2019، حيث بلغ عدد العمليات 7.366 عملية سنة 2016، وهي السنة التي عرفت إطلاق هذه الخدمة، ليستمر هذا العدد في الارتفاع خلال السنوات التي تلتها بوتيرة متوسطة لتبلغ 202.480 عملية سنة 2019، حيث عرفت عمليات الدفع في هذه الفترة (من 2016 إلى 2019) إقبالا محتشما، وبلغ متوسط عدد العمليات 123.668 عملية سنويا في هذه الفترة، بينما عرف عدد العمليات في سنة 2020 قفزة نوعية وبلغ ما يقارب من 4.6 مليون عملية، أي بزيادة تفوق واحد وعشرين مرة مقارنة بالسنة التي سبقتها، وذلك تزامنا مع انتشار فيروس كورونا، لاسيما في ظل إجراءات الحجر الصحي التي تم فرضها وكذا المخاوف التي أثّرت بشأن إمكانية انتقال هذا الفيروس عبر الأوراق النقدية والنقود المعدنية، كما بلغ عدد العمليات في السداسي الأول فقط من سنة 2021 ما يقارب 3.6 مليون عملية؛

- منذ سنة 2016 إلى غاية نهاية السداسي الأول من سنة 2021، سجلت أعلى نسبة من عمليات الدفع عبر الأنترنت في قطاع الاتصالات (اتصالات الجزائر، موبيليس، جيزي وأوريدو)، وتتعلق هذه العمليات بدفع فواتير الهاتف، تسديد اشتراكات الأنترنت وكذا تعبئة رصيد الهاتف عبر الأنترنت؛

- عرف المبلغ الإجمالي لعمليات الدفع عبر الأنترنت في الجزائر هو أيضا ارتفاعا مستمرا منذ دخول هذه العمليات حيز الخدمة سنة 2016، حيث بلغ أكثر من 15 مليون دينار جزائري في تلك السنة، واستمر في الارتفاع في السنوات الموالية ليبلغ ما يقارب 504 مليون دينار جزائري سنة 2019، ليعرف بعدها قفزة نوعية ويبلغ أكثر من 5.4 مليار دينار جزائري سنة 2020 وهي السنة التي شهدت بداية انتشار فيروس كورونا، كما بلغ ما يقارب 4.4 مليار دينار جزائري في السداسي الأول فقط من سنة 2021.

2.3.3. عمليات الدفع عبر نهائيات الدفع الإلكتروني: قبل التعرف على واقع الطلب على عمليات الدفع عبر نهائيات الدفع الإلكتروني، نتعرف أولا على تطور عدد نهائيات الدفع الإلكتروني حيز الخدمة في الجزائر من سنة 2016 إلى غاية نهاية السداسي الأول من سنة 2021، وذلك من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (02): تطور عدد نهائيات الدفع الإلكتروني في الجزائر من سنة 2016 إلى غاية

نهاية السداسي الأول من سنة 2021

السنوات	2016	2017	2018	2019	2020	السداسي الأول من سنة 2021
عدد نهائيات الدفع الإلكتروني حيز الخدمة	5.049	11.985	15.397	23.762	33.945	38.422

Source : <https://giemonetique.dz/activite-paiement-sur-tpe/> (consulté le 09/08/2021 à 17:28).

من خلال الجدول، يتبين أن عدد نفايات الدفع الإلكتروني حيز الخدمة في الجزائر عرف ارتفاعا منذ سنة 2016، حيث بلغ 5.049 جهاز في تلك السنة، واستمر هذا العدد في الارتفاع خلال السنوات الموالية ليبلغ 23.762 في سنة 2019، في حين بلغ 33.945 في سنة 2020، وهي السنة التي عرفت بداية انتشار فيروس كورونا في الجزائر، وذلك بزيادة قدرها 10.183 جهاز مقارنة بالسنة التي سبقتها، بينما بلغ 38.422 في نهاية السداسي الأول من سنة 2021. لكن، رغم هذا الارتفاع المسجل، يبقى هذا العدد غير كاف بالمقارنة مع عدد التجار المسجلين في المركز الوطني للسجل التجاري الذي فاق مليوني تاجر (يمثل فقط نسبة تقارب 02%)، لاسيما أنه بموجب قانون المالية لسنة 2018 تم إلزام كل المتعاملين الاقتصاديين الذين يقدمون سلع و/ أو خدمات للمستهلكين، بوضع في متناول المستهلكين وسائل دفع إلكتروني تسمح لهم بدفع ثمن مشترياتهم باستعمال بطاقات الدفع الإلكتروني، بناء على طلبهم. ويوضح الجدول الموالي واقع الطلب على عمليات الدفع عبر نفايات الدفع الإلكتروني في الجزائر من سنة 2016 إلى نهاية السداسي الأول من سنة 2021:

الجدول رقم (03): واقع الطلب على عمليات الدفع عبر نفايات الدفع الإلكتروني في الجزائر من سنة 2016 إلى نهاية السداسي الأول من سنة 2021

السنوات	العدد الإجمالي لعمليات الدفع عبر نفايات الدفع الإلكتروني	المبلغ الإجمالي لعمليات الدفع عبر نفايات الدفع الإلكتروني بالمليون دينار الجزائري
2016	65.501	444,51
2017	122.694	861,77
2018	190.898	1.335,33
2019	274.624	1.917
2020	711.777	4.733,82
السداسي الأول من سنة 2021	1.047.172	6.997,7

Source : <https://giemonetique.dz/activite-paiement-sur-tpe/> (consulté le 09/08/2021 à 17:28).

من خلال الجدول يتبين ما يلي:

- شهدت عمليات الدفع عبر نفايات الدفع الإلكتروني في الجزائر إقبالا محتشما منذ سنة 2016 إلى غاية سنة 2019، حيث بلغت 65.501 عملية سنة 2016، واستمر هذا العدد في الارتفاع في السنوات التي تلتها بوتيرة متوسطة ليبلغ 274.624 عملية سنة 2019، حيث بلغ متوسط العمليات خلال هذه الفترة (من سنة 2016 إلى سنة 2019) حوالي 163.430 عملية سنويا، فيما عرف عدد العمليات التي تم إجراؤها في سنة 2020 قفزة

نوعية بـ 711.777 عملية، وهي الفترة التي شهدت بداية انتشار فيروس كورونا وتطبيق إجراءات الحجر الصحي، كما بلغ عدد العمليات التي تم إجراؤها خلال السداسي الأول فقط من سنة 2021 أكثر من مليون عملية؛

- عرف المبلغ الإجمالي لعمليات الدفع عبر نهائيات الدفع الإلكتروني ارتفاعا مستمرا منذ سنة 2016، حيث بلغ أكثر من 444.5 مليون دينار جزائري في تلك السنة، واستمر في الارتفاع في السنوات التي تلتها ليبلغ أكثر من 1.9 مليار دينار جزائري سنة 2019، بينما بلغ أكثر من 4.7 مليار دينار جزائري سنة 2020، وما يقارب سبعة ملايين دينار جزائري في نهاية السداسي الأول فقط من سنة 2021.

4.3. أهمية الدفع الإلكتروني في التقليل من أزمة السيولة النقدية في الجزائر خلال جائحة كورونا: للدفع الإلكتروني أهمية بالغة في التقليل من أزمة السيولة، ذلك لأنه يساهم في الحد من تداول السيولة النقدية وتخفيض الطلب على النقود، لأن عمليات الدفع تتم إلكترونيا دون الحاجة للنقود الملموسة، حيث يتيح الدفع الإلكتروني (سواء عبر الأنترنت أو عبر نهائيات الدفع الإلكتروني) تسوية قيمة المعاملات إلكترونيا، من خلال الاقتطاع من حساب العميل وإدراجها ضمن حساب البائع إلكترونيا دون الحاجة للسيولة النقدية، وبالتالي لن يضطر العملاء للتوجه للمراكز البريدية والوكالات البنكية لسحب النقود ثم الدفع، لأن عمليات الاقتطاع تتم إلكترونيا مما يخفف من أزمة السيولة النقدية.

وأبرزت أزمة السيولة النقدية التي تعيشها الجزائر -لاسيما في ظل جائحة كورونا- الحاجة الملحة لتطوير وتعميم الدفع الإلكتروني في الجزائر، حيث أظهرت هذه الجائحة النقائص التي تعاني منها الجزائر في هذا المجال رغم الجهود المبذولة، ذلك لأن إجراءات الحد من انتشار فيروس كورونا تقتضي الالتزام بالحجر الصحي وكذا التباعد الجسدي، مع تجنب الطوابير والتجمعات قدر الإمكان وتشجيع العمليات عن بعد لاسيما الدفع الإلكتروني، لكن في ظل التأخر المسجل في مجال الدفع الإلكتروني وكذا نقص استخدام المستهلك الجزائري لوسائل الدفع الإلكتروني المتاحة وتفضيله للتعامل النقدي، تزيد حاجة المستهلك الجزائري للسيولة النقدية مما يساهم في حدة أزمة السيولة.

فبالإضافة إلى المزايا العامة التي يحققها للدفع الإلكتروني، فقد أظهرت جائحة كورونا المزايا التي يحققها هذا الأخير خلال فترات انتشار الأمراض والأوبئة، ذلك لأن توجه الأفراد إلى الدفع الإلكتروني بدلا من الدفع النقدي الملموس يساهم في التقليل من الحاجة للسيولة النقدية، وبالتالي التقليل من الحاجة إلى التنقل من جهة، كما أن عمليات الدفع الإلكتروني تتم دون التنقل والاحتكاك بين الأفراد مما يساهم في التقليل من انتقال الأفراد، وكذا التقليل من الاكتظاظ في الوكالات البنكية والمكاتب البريدية، أي التقليل من خطر العدوى بين الأفراد من جهة ثانية.

لذا يمكن القول أنه يمكن التقليل من أزمة السيولة النقدية في الجزائر من خلال مواصلة الجهود وتطبيق وسائل الدفع الإلكتروني، وجعله إجباريا خاصة في المحلات الكبرى، بالإضافة إلى تسديد فواتير الكهرباء والغاز، الماء، الهاتف، الانترنت، شراء تذاكر الطيران والدفع لدى الفنادق... إلخ، وهذا بالموازاة مع توزيع أجهزة نهائيات الدفع الإلكتروني على أكبر عدد من التجار، بدءا بالمحلات الكبرى وصولا إلى المحلات الصغرى، لأنه وعندما يكون استعمال البطاقة البريدية أو البنكية

إجباريا في كثير من الأماكن، يكون أصحاب هذه البطاقات مجبرين على تغذية رصيدهم بالأموال، وبالتالي ستعود السيولة تلقائيا إلى البريد وإلى البنوك من جديد (لشموت، 2020).

4. خاتمة: حاولنا من خلال هذه الدراسة إبراز دور الدفع الإلكتروني في التقليل من أزمة السيولة النقدية في الجزائر، لاسيما خلال جائحة كورونا، وتوصلنا إلى جملة من النتائج نستعرضها فيما يلي بعد اختبار مدى صحة الفرضيات، ومن ثم نقدم مجموعة من التوصيات.

1.4. اختبار الفرضيات:

- بناء على ما تم التطرق إليه في هذه الدراسة، يمكننا الفصل في مدى صحة الفرضيات المطروحة في البداية كما يلي:
- ساهم انتشار جائحة كورونا في الجزائر والإجراءات الوقائية التي تم فرضها للحد من انتشارها، من تعليق للأنشطة الاقتصادية والتجارية وفرض لحجر صحي لفترات متتالية، في زيادة الطلب على النقود سواء من أجل الانفاق المباشر أو للاكتناز خوفا من المستقبل، مما تسبب في أزمة سيولة نقدية حادة، وهو ما يبين صحة الفرضية الأولى؛
- رغم الجهود الحثيثة التي اتخذها بنك الجزائر بإشراك الأسرة المصرفية لتحديث أنظمة الدفع وإرساء قواعد الدفع الإلكتروني في الجزائر، لا تزال الجزائر تعرف تأخرا ملحوظا في هذا المجال، فتمثل عمليات الدفع الإلكتروني المتاحة في الدفع عبر نهائيات الدفع الإلكتروني وكذا عبر الأنترنت بالنسبة لبعض المتعاملين فقط، ولا تزال غير معممة، وهو ما يؤكد صحة الفرضية الثانية؛
- يعتبر الدفع الإلكتروني حلا للتقليل من أزمة السيولة النقدية خلال جائحة كورونا، لأنه يساهم في التقليل من الطلب على السيولة، باعتبار أن عمليات الدفع تتم إلكترونيا من خلال اقتطاع المبلغ المستحق من حساب العميل وإدراجه إلكترونيا في حساب المتعامل المستفيد أو التاجر، وذلك من خلال أنظمة ووسائل الدفع الإلكتروني دون الحاجة للسيولة النقدية ودون الحاجة للتنقل، وهو ما يؤكد صحة الفرضية الثالثة.

2.4. نتائج الدراسة:

أفضت الدراسة إلى النتائج التالية:

- أظهرت جائحة كورونا المزايا التي يحققها الدفع الإلكتروني خلال فترات انتشار الأمراض والأوبئة، ذلك لأن توجه الأفراد إلى الدفع الإلكتروني بدلا من الدفع النقدي يساهم في التقليل من الحاجة للسيولة النقدية، وبالتالي التقليل من أزمة السيولة من جهة، كما أن عمليات الدفع الإلكتروني تتم دون التنقل والاحتكاك بين الأفراد، مما يساهم في التقليل من خطر العدوى بفيروس كورونا بينهم من جهة أخرى؛
- أبرزت أزمة السيولة النقدية التي تعيشها الجزائر في ظل جائحة كورونا، الحاجة الملحة لتطوير وتعميم الدفع الإلكتروني، حيث أظهرت هذه الجائحة النقائص التي تعاني منها الجزائر في هذا المجال، ذلك لأن إجراءات الحد من انتشار فيروس كورونا تقتضي الالتزام بالحجر الصحي وكذا التباعد الجسدي، مع تشجيع العمليات عن بعد لاسيما الدفع الإلكتروني، لكن في ظل التأخر المسجل في مجال الدفع الإلكتروني في الجزائر يتعذر ذلك؛

- رغم الآثار السلبية لجائحة كورونا، إلا أنها ساهمت في توجيه نسبة من الجزائريين نحو عمليات الدفع الإلكتروني المتاحة في الجزائر، حيث أظهرت الإحصائيات زيادة عدد العمليات التي تم إجراؤها في فترة انتشار هذه الجائحة مقارنة بفترات سابقة، لاسيما عمليات الدفع عبر الأنترنت، التي عرفت ارتفاعا كبيرا لأول مرة منذ طرحها، وهو ما يوحي ببداية انتشار ثقافة الدفع الإلكتروني في الجزائر وارتفاع درجة قبول المستهلك الجزائري له.

3.4. التوصيات:

على ضوء ما توصل إليه من نتائج، نقدم التوصيات التالية:

- ضرورة توحيد الجهود لتطوير أنظمة الدفع وتعميم الدفع الإلكتروني في الجزائر على جميع المتعاملين، للتمكن من التخفيض من الطلب على السيولة، ومن ثم التقليل من أزمة السيولة النقدية؛
- ضرورة القيام بحملات توعوية مكثفة لتحسيس المستهلكين الجزائريين وكذا التجار بأهمية الدفع الإلكتروني في التقليل من أزمة السيولة النقدية في ظل جائحة كورونا، وكذا دوره في الحفاظ على صحتهم وسلامتهم، من خلال إسهامه في الحد من تداول السيولة النقدية التي قد تحمل الفيروس، وكذا التقليل من تنقل الأفراد والاحتكاك بينهم مما يقلل من خطر العدوى بالفيروس؛
- ضرورة استغلال الظروف الصحية الاستثنائية التي تمر بها الجزائر، وبداية تغير اتجاهات الجزائريين نحو الدفع الإلكتروني لترقية استعمال وسائل الدفع الإلكتروني من أجل ترشيد عمليات سحب السيولة النقدية.

5. قائمة المراجع:

1.5. المراجع باللغة العربية

- الأفتدي أحمد محمد. (2020). الاقتصاد النقدي والمصرفي. مركز الكتاب الأكاديمي للنشر والتوزيع. عمان- الأردن.
- براضية حكيم، وجعفر هني محمد. (2016). دور التصكيك الإسلامي في إدارة السيولة في البنوك الإسلامية. دار اليازوي. عمان- الأردن.
- بريش عبد القادر. (2006/2005). التحرير المصرفي ومتطلبات تطوير الخدمات المصرفية وزيادة القدرة التنافسية للبنوك، أطروحة دكتوراه غير منشورة. كلية العلوم الاقتصادية، علوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر.
- بلعفير هاني سالمين، والعتاس وليد أحمد. (سبتمبر، 2020). إدارة السيولة النقدية وأثرها على مرتبات الموظفين الحكوميين في الجمهورية اليمنية. مجلة استراتيجيات التحقيقات الاقتصادية والمالية، المجلد 02، العدد 02، المركز الجامعي تيبازة.
- الجموعي قريشي محمد. (13 أبريل، 2011). أهمية السيولة النقدية وأهمية القطاع المصرفي للاقتصاد. اليوم الدراسي حول أزمة السيولة النقدية في الجزائر، جامعة ورقلة.
- جواد أشرف حسن محمد. (2014). أنظمة الدفع الإلكترونية وطرق حمايتها. مجلة الدراسات المالية والمصرفية، العدد 02، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان.
- الحكيم منير. (2011). الصيرفة الإلكترونية: مفاهيم أساسية. مجلة الدراسات المالية والمصرفية، العدد 04، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان.
- الحمداني رافعة ابراهيم. (مارس، 2005). أثر استخدام التكنولوجيا المصرفية في ظاهرة غسيل الأموال والجهود الدولية لمكافحةها، المؤتمر العلمي الرابع حول الريادة والإبداع: استراتيجيات الأعمال في مواجهة تحديات العولمة. جامعة الموصل، العراق.

- روشو عبد القادر. (أفريل , 2021). ضرورة استعمال وسائل الدفع الكتابية كبديل عن السيولة في الجزائر - دراسة تحليلية للفترة 2010-2020 في ظل أزمة السيولة لصائفة 2020. مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 11، العدد 03(خاص). جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم.
- شايب محمد. (2017). أهمية تطوير وتشغيل أنظمة الدفع الإلكترونية الحديثة والمقاصة الآلية كآلية لإنشاء بنية تحتية لنظام مصرفي ومالي إلكتروني بالجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة. جامعة سطيف.
- الطلبي شكيب بن بديرة. (2014). توسعة المرصاد: مدخل نقدي مختصر لمفاهيم الاقتصاد السياسي. دار المنهل. عمان-الأردن.
- الطيطي خضر مصباح. (2008). التجارة الإلكترونية والأعمال الإلكترونية من منظور تقني وتجاري وإداري. دار الحامد للنشر والتوزيع. عمان-الأردن.
- كافي مصطفى يوسف. (2011). النقود والبنوك الإلكترونية في ظل التقنيات الحديثة. دار مؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع. سوريا.
- كحال حمزة. (30 01, 2021). الجزائر امام أزمة نقدية غير مسبوقه: هبوط تاريخي لسيولة المصارف. تم الاسترداد من: <https://www.alaraby.co.uk/economy> (consulté le 11/07/2021 à 15:30)
- كيموش إيمان. (22 03, 2021). عمليات سحب بـ1000 مليار يوميًا وراء غلق الحسابات البريدية للتجار! تم الاسترداد من: www.echoroukonline.com (consulté le 21/08/2021 à 17:32).
- لشموت عمار. (05 08, 2020). سليمان ناصر: يجب فرض وسائل الدفع الإلكتروني لتفادي أزمة السيولة. تم الاسترداد من: <https://ultraalgeria.ultrasawt.com> (consulté le 22/07/2021 à 16:35).
- الإذاعة الجزائرية. (29 06, 2020). بريد الجزائر : تعليق سحب الأموال للأشخاص المعنويين لتسهيل سحب الأجور والمعاشات للمواطنين. تم الاسترداد من: <https://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20200629/195543.html>: (consulté le 07/06/2021 à 17:30).
- وزارة العمل، التشغيل والضمان الاجتماعي. (06 01, 2021). تفاصيل الرزنامة الجديدة لصب معاشات ومنح المتقاعدين. تم الاسترداد من: <https://www.mtess.gov.dz> (consulté le 30/07/2021 à 17:42)
- وكالة الأنباء الجزائرية. (07 08, 2021). دفع الكتروني: عدد التجار عبر الانترنت يتجاوز عتبة 100 خلال السداسي الاول. تم الاسترداد من: <https://www.aps.dz/ar/economie/110925-100> (consulté le 22/08/2021 à 22:34)
- MONEYNX. (2021). تعريف أزمة السيولة - دليل التجارة العالمية - 2021. تم الاسترداد من <https://ar.moneynx.com/liquidity-crisis> (consulté le 22/07/2021 à 21:45).

2.5. المراجع باللغة الأجنبية

- Algérie ECO. (2020, 08 08). Algérie Poste plafonne les retraits à 100.000 DA. Récupéré sur: <https://www.algerie-eco.com/2020/08/08/algerie-poste-plafonne-les-retraits-a-100-000-da> (consulté le 22/07/2021 à 17:30).
- Algérie Poste. (2020). Algérie Poste offre le Terminal de Paiement Electronique (TPE) Gratuitement. Récupéré sur: <https://www.poste.dz/news/s/algerie-poste-offre-le-terminal-de-paiement-electronique-tpe-gratuitement> (consulté le 01/07/2021 à 15:35).
- DIVERS, L. T. (2020, 08 05). Immediate Focus Of Central Banks Is Preventing A Global Liquidity Crisis. Récupéré sur :<https://www.cannonfinancial.com/article/immediate-focus-of-central-banks-is-preventing-a-global-liquidity> (consulté le 11/08/2021 à 18:42).
- DJEZZY. (2020). Djeczy vous offre un Bonus pour chaque transaction en ligne ! Récupéré sur: <http://www.djeczy.dz/particuliers/services/e-paiement> (consulté le 15/06/2021 à 18:45).
- Gie Monétique. (2021). Activité payment par internet. Récupéré sur: <https://giemonetique.dz/qui-sommes-nous/activite-paiement-sur-internet> (consulté le 07/08/2021 à 21:14).

- Gie Monétique. (2021). Activité payment sur TPE. Récupéré sur: <https://giemonetique.dz/activite-paiement-sur-tpe/> (consulté le 09/08/2021 à 17:28).
- Gie Monétique. (2021). Gie Monétique /Qui sommes-nous ? Récupéré sur: <https://giemonetique.dz/ar/qui-sommes-nous/gie-monetique> (consulté le 10/07/2021 à 17:30).
- KOSMAS, N. (2013). The Investors' Guide: Secrets of investing in The Developing World. Bloomington, AutorHouse. Indiana.
- SATIM. (2021). Qui sommes nous/SATIM. Récupéré sur: <https://www.satim.dz/fr/la-satim/qui-sommes-nous.html> (consulté le 11/08/2021 à 21 :40).